



محمد عبد الحميد الجاسم
الصفر - سرياقب الويسفة

فلسفة السياحة للراحة

لعل صناعة وثروة السياحة بكل تاريخها واختلافها وتنوع مواقعها وبرامجها لا تخفى علينا كحزمة من هذا العالم الكبير، القريب منا والبعيد المختلف عنا بقناعة اليوم وخبرة الماضي بأنها «ثروة واقعية» لو احسنا استغلالها، وتنفيذ برامجها سواء محليا بلبلادن أو خارجيا للعالم بقاراته وثرواته البيئية والطبيعية، عبر الإعلام الراقي المختص بها ولها وللمتعلم المختص بها، كمكاتب راقية للسفریات والسياحة عبر النت الحديث، او مواقع التواصل السياحي والبرامج الواسعة لمعلوماته، لمن يتمكن من استخدامها ايجابالا بعد أخرى، لتسخيرها لما يعني هذا العنوان الأكثر اقبالا للمتفرعين بالذات متفاعدين ومتقاعدات، واجبات الوظائف والالتزامات المعنية بانشغال معظم الأوقات فيها محدودي التفرغ، والإجازات، هؤلاء لهم عالمهم بمناهج أخرى للراحة والسياحة!

ولكلا الفريقين سياسته المناسبة لظروفه، لكن الأهم تطبيق ما يلزم بشأنها للاستفادة من تنظيمها، ما نحنينا من هذه المقدمة المختصرة هم جماهير ومحبو، وهواة الأسفار الموسمية بصيفها الأعلى، وشتائها الأهدى وربيعها، وخریفها الجامع بين حزمة طوقسها قناعة ومكاسب تترجم لاستفادة كما أوصى بها ولها حكماء عالما العربي والإسلامي بأنها ذات 7 فوائد ونتائج، وتحصيل فردي وجماعي، لن نكرر ترديدھا بل نبحث عنها عبر معلومات مختصیھا، ومعلومات العم «غوغل» الواسعة بشأنها، والبركة فيكم لبلوغ نتائجھا، ومكاسبھا برغبتكم الأشمل للسياحة الراقية، وثرواتها عساکم عوادھا، آمین یا رب العالمین.



عادل عبدالله المطيري

أمن المنطقة مقابل أمن إمدادات الطاقة

الطاقة بأشكالها المختلفة هي وقود الحضارة قديما والتنمية الاقتصادية حديثا، ويعتبر البترول والغاز هما أهم وأكثر أشكال الطاقة استخداما، وهما العنيان دائما بمصطلح أمن إمدادات الطاقة، والذي يقصد به «استدامة إنتاج الطاقة واستخدامها بأسعار مناسبة للمساهمة في النمو الاقتصادي، وتسهيل وصولها للأفراد لتحسين معيشتهم».

وتاريخيا يعتبر ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا في الفترة ما بين (1950-1955)، أول من استخدم هذا المصطلح في مقولته الشهيرة «أمن الطاقة يكمن في التنوع، والتنوع فقط»، وبالرغم من قدم المصطلح والنصيحة التشرشلية إلا أنه كان ذا طابع اقتصادي بحث، ولم يأخذ المفهوم طابعه الأمني والجيوسياسي إلا بعد 15 أكتوبر 1973، عندما قامت دول «أوبك» العربية بحظر تصدير نفطها لبعض الدول الغربية الداعمة لإسرائيل.

ولا يتصور أمن إمدادات الطاقة إلا بأمن الدول المنتجة لها، وأمن طرق نقلها، وتعتبر دول الخليج الثماني (دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران) من اكبر المنتجين في العالم، حيث ينتجون حوالي 30٪ من النفط العالي، والذي ينقل بواسطة ناقلات النفط العملاقة عبر مضيق هرمز.

والغريب أن تلك المنطقة المهمة في العالم ما تلبث حتى تتنلع بها الحروب والثورات، ثورة عبدالكريم قاسم 1958 في العراق، وانقلاب مصدق على شاه إيران وتأمينه للبترول عام 1953، وبعد أن عاد الشاه للحكم اندلعت الثورة الإيرانية بقيادة الخميني عام 1979، وبعدها كانت حرب الخليج الأولى عام 1980-1988، وحرب الخليج الثانية أو الغزو العراقي للكويت في عام 1990-1991، وحرب الخليج الثالثة أو الحرب الأنجلوأميركية ضد العراق عام 2003. وفي الوقت الحاضر تضرر الولايات المتحدة صمراا ضد إيران يشمل حظر تصدير بترولها، بسبب مشروعيها النووي، وتدخلاتها في دول الجوار، وتعلم أميركا مسبقا بتأثير سياستها هذه على أسواق الطاقة، ولذلك طلبت من حلفائها تزويد الأسواق بكميات كبيرة، لتعويض أي نقص في إمدادات النفط.

أما إيران فمن جانبها تحاول مقاومة السياسة الأميركية عن طريق الضغط على أهم مصطلحتين لا أميركا في المنطقة، وهما (إسرائيل – النفط)، ولذلك شاهندا في الأشهر الأخيرة التحرشات الإيرانية ضد إسرائيل، من خلال تواجدها في سورية، رغم أن إيران متواجدة هناك منذ اندلاع الثورة السورية، أما من ناحية البترول فشاهدنا التصريحات النارية للمسؤولين الإيرانيين، كتصريحات الرئيس حسن روحاني، التي ألح فيها إلى قدرة بلاده على منع تصدير النفط من الدول المجاورة، ودعم ضمان أمن مضيق هرمز، بالإضافة إلى تهديدات قاسم سليمانى عندما قال إن «البحر الأحمر لم يعد منطقة آمنة»، ختاما: ربما أصبح أمن إمدادات الطاقة ليس حكرا على الغرب فقط، فالصين والهند أصبحتا من أكبر الدول الصناعية، وهما الشريكان الأكثر استيرادا للبترول الخليج، وهما يحاولان أن يبقى الصراع الإيراني – الأميركي، ضمن مستوى معين بحيث لا يؤثر على إمدادات الطاقة، وحتى روسيا حليف الإيرانيين، لن تتركهم في أي صراع عسكري مرتقب، وللروس سوابق في دعم الحلفاء كما الحال في سورية، بينما لترامب سوابق في بيع الحلفاء وتهديدهم وابتنائهم، كما حدث للناغو والخليجيين.

الخلاصة: إغراق نافثة نفط واحدة في الممر الدولي لمضيق هرمز يكفي لإغلاقه، وإشعال أسعار البترول إلى مستويات خيالية، وهذا العمل الكبير لا يحتاج إلا لزورق صغير أو جت سكي» لعمل ذلك، أما «ز. بي. جي» من الشواطئ القريبة من هرمز وهي كثيرة، لذلك يجب حل القضايا العالقة في المنطقة بالطرق السلمية وضمان أمن الدول فيها، ليضمن العالم وصول البترول الرخيص له، ووقف العبث الأميركي.



صعوك الزمن الجميل 1



لأنني أن ننسى

كنت دون العشرين من عمري حين تعرفت سماعا على محدث أدبي كان يلقي أحاديثه من خلال إذاعة الكويت في السنوات الأولى من ستينيات القرن العشرين، وكان محدثا جيدا ومبدعا وشائقا.

ولا أدري سر حبي لسماعه وأنا الذي لم تربطني بالأدب أدنى رابطة وليست لي به صلة وما لي إليه وسيلة، وربما كان ما يشدني إليه هو تعلقي بالإذاعة وطريقة الإلقاء ورغبتني بالعمل كمذيع.

هذا المحدث الأدبي اسمه «محمد مصطفى حمام» الذي كان يكتب في إحدى مجلات ذلك الزمن وأعتقد أنها مجلة أضواء الكويت.

كتب والي البصرة مدحت باشا عام 1871 يقول إن الكويت ليست تابعة لأي حكومة فأهلها لم يعتادوا الإذعان للتكاليف والخضوع للحكومات، وبانتهاء الحكم العثماني للعراق بعد الحرب العالمية الأولى خضع للحكم البريطاني – الذي كان قد وافق على استقلال الكويت بناء على طلب حاكمها الشيخ أحمد الجابر – ثم بعد استقلاله في العام 1932 حاول الملك غازي بن فيصل ضم الكويت عام 1935 إلا أن بريطانيا تصدت له وفي 1961 استقلت الكويت عن الانتداب البريطاني فحاول عبدالكريم قاسم الرئيس العراقي آنذاك ضمها فباء بالفشل وأغتيل، وفي عام 1963 اعتزف العراق باستقلال الكويت ليغزوها عام 1990! خلال الحرب العراقية – الإيرانية اضطرت الكويت وباقى دول الخليج لدعم العراق لاعتبارات قومية فقدمت له مساعدات مالية بلغت 14 مليار دولار وتضاضف الدين العراقي، فطلب محو دينه ومنحه 10 مليارات أخرى باعتبار أنه كان يدافع عن دول الخليج! ولا قول طلبه برفض سعودي- كويتي اجتاح

مع مرور السنوات زال من ذاكرتي كل ذكر أو نذكرى لمحمد مصطفى حمام فلقد طوته السنون كما طوت غيره من أسماء وكما طوت أحداثا وأخبارا. كنت أظن أنه رجل في الظل ومحدود العطاء وكل ما لديه هو تلك الأحاديث الإذاعية والتي لم يستقر في ذهني منها شيء حتى في وقتها، وربما كان ما يشدني إليه هو صوته وطريقة إلقائه.

ومنذ بداية الستينيات وحتى قبل عشر سنوات 2008 عاد مصطفى حمام حاضرا قويا في ذاكرتي، فإذا به أحد أساطين عصره وأحد كبار المعلمين بل يكاد يكون أسطورة تمشي على قدمين.

لقد عرفته من كتاب «صغاليك الزمن الجميل» للكاتب المصري الراحل «يوسف الشريف».

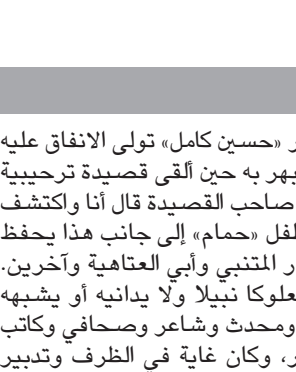
كان شاعرا وخطيبا من صغره ويذكر «الشريف

الكويت في 2/8/1990 وأخذ يهدد بغزو السعودية. استيقظت على رنين الهاتف الساعة 02,50 فجر خميس الغزو، وإن بالتصل والدتي التي بادرني قائلة: توجه بني فورا إلى عملك فلا شك أن المستشفى بحاجة إليك، حفظك الله وربيك (صحيح).

بعد وصولي للمستشفى قمت بتنظيم العمل فيه وفقا لقتضيات الحالة آنذاك، وعلى الرغم من أن طاقم الأطباء والفنيين كانوا من غير الكويتيين إلا أنهم التزموا بالتنظيم الجديد باستثناء طبيبين فلسطينيين قام الأول بتهريب المواد الإشعاعية الخاصة بالطب النووي إلى الغزاة وهرب إلى بغداد وغادر الآخر المستشفى.

كنت قد طلبت من صيدلانين أحدهما مصري والآخر صومالي تهريب أكبر قدر ممكن من فاضل المعدات الجراحية والأدوية إلى أطباء وأفراد حددتهم من المقاومة فكانا يخرجان وسيارة كل منهما مليئة بالمعدات الطبية لإيصالها لهما بمعدل 4-3 طلعات يومية تحت تهديد القتل لو تم اكتشافهما.

الطبيبان الجراحان السوري المقيم بالكويت منذ



أمن الكويت

«الأمن هو الأساس الذي نعتمد عليه، فليكن أمن الكويت واستقرارها هو الهدف الأول، صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح.

يواجه صانعو القرار والقائمون على شؤون الحكم في جميع الدول تحديات ومستلزمات لتحقيق نوعين من الأمن للأوطان، أولهما: «الأمن الخارجي»، والثاني: «الأمن الداخلي»، فالأمن الخارجي يستوجب تأمين الحدود والمنافذ ليس فقط من الغزاة والمتسللين والأعداء، بل وكذلك من المهربين الذين لا يألون جهدا في تهريب شتى أنواع المحرمات والمخدرات وخلافه.

ففي شأن الأمن الخارجي تعرضت الكويت ومنذ نشأتها إلى عدوانين صندتهما بتلاحم الكمك والشعب (في موقعتي الجبراء والصريف) بل أن البلاء الأضخم وغير المتوقع والذي جاءه من لا يعتبر إلا ولا نمة عند قيام العراقيين باحتلالهم للكويت في أغسطس 1990، حيث قتلوا ونهبوا وأهلكوا الحرث والنسل، بيد أن الله الكريم ومن ثم وقوف دول عربية وصديقة، بحروهم شر دحر، فأصبح هؤلاء الغزاة جردانا يقبلون أقدام الجيش الأميركي ويستجدونهم.

وفي وقتنا الحالي فإن للكويت قوة عسكرية مخصصة في الجيش أو الحرس الوطني أو الشرطة، وكذلك الإسعافات ورجال الجمرك والتحريرات يؤازر بعضهم بعضا، إضافة إلى الاتفاقيات مع دول أخرى لصيانة حدود الكويت وأمنها ونحن نأمن حاليا بهذه الخطوة التي نأمل في استمرارها.

أما «الأمن الداخلي» فيتمثل بالحفاظة على شتى الأمور والمناحي داخل الوطن.

إلا أن المراقب ونحن أهل الكويت قد تعرضنا خلال العقد الماضي إلى خروقات وانتهاكات لنسيج ولحمة أهل الكويت، لم نشهدها من قبل وزاد الأمر بلة، أن جل هذه التعديات قد وقعت من أهل الكويت، من شتى الطوائف والنحل والملل، حتى غدا هؤلاء شرمنة وخنجر، بل وخناجر في ظهور أهل الكويت، ومع إذعان جهات رسمية مثل: ديوان المحاسبة، لجنة الميزانيات بمجلس الأمة، الرقابة المالية، وهلم جرا... إلا أن ذوي الأمر والحل، لم يعيوا البتة في وقف هذا النزيف الهادر، الذي غدا وأمسى هاجس الكثير من الكويتيين.

سنستعرض أدناه امثالا لخرق وتدمير الأمن الداخلي.

- تخضع حسابات بعض من أعضاء مجلس الأمة.
- التحولات بالملايين.
- اختراق ميزانية التأمينات.
- التلاعب بخصيص الحيازات الزراعية والجواخير.
- التلاعب بالخلاطات الاسمنتيّة.
- شراء الدم بالرشاوى والهبات.
- العلاج السياحي.
- فقدان مئات الملايين من براميل البترول من دون سندات تصدير.
- التلاعب وتزوير الإقامات.
- تزوير الجناسي.
- ضبط 86 ألف مخالف للإقامة.
- هدايا لوزارة الداخلية بملايين الدنانير.
- خروج 13 شاحنة من الجمارك تهربيا.
- التلاعب المادي والتزوير الشخصي ببيت الزكاة والأمانة العامة للأوقاف.
- تزوير شهادات الإعاقه.
- تزوير مخصصات دعم العمالة.
- التلاعب بعمولات للأدوية والمعدات الطبية منذ غابر الزمان.
- تلاعب شخص ذو صلة بشركة للنقل ومؤسسة الموانئ بعشرات الملايين.
- التعيينات بالواسطة ومن دون وجه حق.
- صفقات الداو والاستثمارات والناقلات.
- الاستيلاء على أراض مباشرة على البحر.
- الاستيلاء على أراض صناعية بصبحان.
- عمولات لصفقة اليوروفايتر والديبابات.
- عمولات لمحطة الزور.
- أخيرا وليس آخرا تزوير الشهادات.



عزة الغامدي

الأجيال القادمة من الدارسين والمتخصصين في العلوم السياسية من الاستفادة من تلك الخبرات والإضافة إليها وتطويرها للمضي قدما نحو مستقبل سياسي أفضل سواء على الصعيد المحلي أو الدولي.

إن مشكلة أغلب الجرائم السياسية التي ارتكبت على مر الأزمنة غالبا ما يتم تزيفها وتحريفها وإذا ما نقلت بصورة واضحة يتم إخفاؤها مع الخجل من الوقوف أمام تلك الحقائق ونقلها بصورة واضحة للشعوب لتلافي أخطائها وعدم الوقوع بها مستقبلا.

قد يعتقد البعض أن الجرائم هي فقط على صعيد القتل والسرقة وما شابه ولكن هناك جرائم أخرى من الضروري أن يتم حصرها ومواجهتها وتدرسيها للحؤول دون أن تقع أو أن تتكرر في المستقبل.

أعرف تماما أن معالجة الجرائم أمرها غير ممكن لأننا مرتبطة بالنفس البشرية وهناك من البشر من لا يعرف كيف يعيش بسلام وهدوء دون أن يؤذي الآخرين ولكن الحلول أجمعها سواء أكانت سياسية أو قانونية بيد صانعي القرار من خلال مواجهة هذه الجرائم وتعليق العقوبات ليمت ردع من تتسول له نفسه في المستقبل إيذاء الآخرين سواء على مستوى الشعوب أو على الصعيد الشخصي وبذلك نكون بحاجة ماسة إلى تكثيف الأبحاث والنظريات للتمكن من معالجة هذه الأزمات.

بالإضافة إلى التحليل والاستنباط والوصول إلى حلول عملية لأبرز القضايا الدولية.

هذا فضلا على أن الجرائم السياسية التي ترتكب من الضروري ان يتم تاريخها ويتم تدريسها في الوقت نفسه بصورة موحدة حتى لا يتم مستقبلا تزيف الوقائع والحقائق من جانب آخر فإن حصر الجرائم السياسية في أكثر من مقرر يساعد الدارسين كثيرا على اكتساب المهارات الكافية في فهم كيفية صياغة الحلول للأزمات السياسية من خلال التجارب العملية السابقة وكيفية صياغة كيار الساسة للحلول المثلى ومتى يتم اللجوء للحل العسكري ومتى يتم استغلال الحل الاقتصادي والحصار وكثير من القضايا الأخرى من خلال استعراض التجارب والأحداث الماضية والحلول التي وضعت والنتائج التي أسفرت عنها هذه الحلول، فعلى سبيل المثال هناك دول تم التدخل العسكري بها وكان التدخل العسكري فيها ناجحا ولكن تم التوقف عن إيجاد حلول للأزمات التي طفت على الساحة فيما بعد السقوط العسكري وهذه من الضروري ان يكون لخريجي العلوم السياسية دور كبير خلالها للتمكن من معالجة مخلفات الأزمات العسكرية والاقتصادية وغيرها من الأزمات سواء أكانت محلية أو دولية.

فهنالك على سبيل المثال نواحي في السياسة إلا أنهم لا يؤرخون أفكارهم والحلول التي استخدموها لمساعدة

صادف منذ يومين، الذكرى المشؤومة، ألا وهي نذكرى الغزو الصدامي على الكويت. نلك اليوم الذي سيبقى محفورا في ذاكرة كل كويتي عاش تلك اللحظات العvisية، إلا أن مثل تلك الأحداث والذكريات تجعلنا نلقي بظلالنا على تخصص العلوم السياسية فإلى أي درجة يتم تحديث مقررات هذا التخصص بين الفينة والأخرى وبالأخص أن تخصص العلوم السياسية من الضروري ان تكون مقرراته شبيه ثابتة في مختلف جامعات العالم نظرا لأن الأساس هو تخريج طلبة على علم بالسياسة والعلاقات الدولية وكيفية صياغة الحلول والمفاوضات في القضايا التي تطرأ على الساحة الدولية.

فعلى سبيل المثال نجد أن نذكرى الغزو الصدامي على الكويت هذه قد تكون إحدى أبرز القضايا الدولية التي شغلت العالم لمقود إلا أن مثل هذه الجريمة لا نجدها في كثير من المواد المقررة على طلبة تخصص علوم السياسية حول العالم على الرغم من أنها من أبشع الجرائم التي من الضروري تكثيف وصياغة الحلول ودول الوقوع بها مجددا فكيف لنا أن نحسي شعوب العالم من الجريمة السياسية فهذه من الضروري ان تطرح في الجامعات وتتصاغ لها مؤلفات متعددة ليكون لدينا محلولن سياسيون على قدر عال من المهارة والكفاءة والقدرة على المفاوضات

إضافة مقرر "جرائم سياسية" ضمن مقررات العلوم السياسية

كنت قبل يومين عند فرع جمعية... في إحد المناطق الداخلية وشاهدت زحمة سيارات مو طبيعية وعندما استفسرت عن سبب هالزحمة علمت بأن هناك طعمـ «بيتزا» افتتح مؤخرا والنااس عنده ضرب «لايـح» لدرجة أن الطليات تتوقف بعد الساعة العاشرة مساءً!! هذه المقالة بالذات أشركت فيها عدا كبيرا من «الأهل» لمعرفة أهم الهبات وأعني بها ما يفعله الناس بدون تفكير (التقليد) ودعونا نتبع عشاق «الهيئة».

● هبة المدينة الجديدة: في كل سنة نسمع بأن المنطقة الفلانية تستحق الزيارة لما فيها من جمال طبيعية أو منطقة ساحلية... فتجد أن الكثير من «بعنا» يشد الرجال إليها لدرجة تشعرع بأنك في سوق الكويت لكثرة الأشخاص الذين تعرفهم وتسلم عليهم وممكن «توصي» صديقك بأن يشتري لك «خيشة» عيش عندما يحضر لتلك المدينة!!

● رقصة الكيكي: شاهدنا «هبة» الناس بتقليد الغرب في رقصة بأن نزل من السيارة وهي تمشي وتقوم ترقص كنوع من التحدي وصارت بلاوي بسبب هالتقليد البايخ وبصرامة ما شفت شنو الوناسة بهالحركة!!

● هبة المقاهي: أصبحنا ننافس دول العالم لكثرة «المقاهي» لشرب القهوة والتي انتشرت بشكل «ماصـح» في الكويت وأصبح الكثير من الشعب لا يستطيع أن يضبط يومه دون أن يشرب قهوة يعني من أصحاب المزاج العالي!!

● إدخال كلمات إجبارا باللهجة الكويتية: أصبحت هناك هبة بين الشباب والشابات بأن يتحدثوا باللهجة العراقية وتكون هناك «قلتا»، بينهم مثال على ذلك: إذا انت تقط «بدليات» بالكلام يقولون لك: حليقك ضايـع ويعنون فيها «فمك» أي حليـك مملـوء بالبدليات!! أضف إلى ذلك بأنك تسمع

عندما تكون في أحد «المولات» حوارات كثيرة بين الشباب ممن يتحدثون اللغة الإنجليزية مع شـوية عربي يعني «شوفوني» كأنهم مولودون في شارع «الكسford» في لندن!! والهيئة الجديدة عند الكثير من الإناث هي أن تدخل كل «أميـة» في كل سألقة تقولها!!

● هبة تقليد الغرب: أصبحت تشاهد وبشكل لافت للنظر القصات الجديدة بين الكثير من الشباب قصة «الفالكنجـ» وأعني بها الشعر الخفيف من جانبي الشعر واللحية الطويلة، وهناك أيضا «هبة» ظهور بعض الأزواج مع بعض في وسائل التواصل الاجتماعي في محاولة لتقليد بعض الفانـشستات اللاتي يظهرن مع أزواجهن!!

أخيرا.. أكتفي بهذه المقولة وعجبتني: (مؤسف أن تكون نظارتك «ماركة» وساعتك «ماركة» وحذاؤك «ماركة» وشخصيتك «تقليد»!!)



Yousufyacoubq@hotmail.com

د. يوسف يعقوب البصارة

أمن الكويت

«الأمن هو الأساس الذي نعتمد عليه، فليكن أمن الكويت واستقرارها هو الهدف الأول، صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح.

يواجه صانعو القرار والقائمون على شؤون الحكم في جميع الدول تحديات ومستلزمات لتحقيق نوعين من الأمن للأوطان، أولهما: «الأمن الخارجي»، والثاني: «الأمن الداخلي»، فالأمن الخارجي يستوجب تأمين الحدود والمنافذ ليس فقط من الغزاة والمتسللين والأعداء، بل وكذلك من المهربين الذين لا يألون جهدا في تهريب شتى أنواع المحرمات والمخدرات وخلافه.

ففي شأن الأمن الخارجي تعرضت الكويت ومنذ نشأتها إلى عدوانين صندتهما بتلاحم الكمك والشعب (في موقعتي الجبراء والصريف) بل أن البلاء الأضخم وغير المتوقع والذي جاءه من لا يعتبر إلا ولا نمة عند قيام العراقيين باحتلالهم للكويت في أغسطس 1990، حيث قتلوا ونهبوا وأهلكوا الحرث والنسل، بيد أن الله الكريم ومن ثم وقوف دول عربية وصديقة، بحروهم شر دحر، فأصبح هؤلاء الغزاة جردانا يقبلون أقدام الجيش الأميركي ويستجدونهم.

وفي وقتنا الحالي فإن للكويت قوة عسكرية مخصصة في الجيش أو الحرس الوطني أو الشرطة، وكذلك الإسعافات ورجال الجمرك والتحريرات يؤازر بعضهم بعضا، إضافة إلى الاتفاقيات مع دول أخرى لصيانة حدود الكويت وأمنها ونحن نأمن حاليا بهذه الخطوة التي نأمل في استمرارها.

أما «الأمن الداخلي» فيتمثل بالحفاظة على شتى الأمور والمناحي داخل الوطن.

إلا أن المراقب ونحن أهل الكويت قد تعرضنا خلال العقد الماضي إلى خروقات وانتهاكات لنسيج ولحمة أهل الكويت، لم نشهدها من قبل وزاد الأمر بلة، أن جل هذه التعديات قد وقعت من أهل الكويت، من شتى الطوائف والنحل والملل، حتى غدا هؤلاء شرمنة وخنجر، بل وخناجر في ظهور أهل الكويت، ومع إذعان جهات رسمية مثل: ديوان المحاسبة، لجنة الميزانيات بمجلس الأمة، الرقابة المالية، وهلم جرا... إلا أن ذوي الأمر والحل، لم يعيوا البتة في وقف هذا النزيف الهادر، الذي غدا وأمسى هاجس الكثير من الكويتيين.

سنستعرض أدناه امثالا لخرق وتدمير الأمن الداخلي.

- تخضع حسابات بعض من أعضاء مجلس الأمة.
- التحولات بالملايين.
- اختراق ميزانية التأمينات.
- التلاعب بخصيص الحيازات الزراعية والجواخير.
- التلاعب بالخلاطات الاسمنتيّة.
- شراء الدم بالرشاوى والهبات.
- العلاج السياحي.
- فقدان مئات الملايين من براميل البترول من دون سندات تصدير.
- التلاعب وتزوير الإقامات.
- تزوير الجناسي.
- ضبط 86 ألف مخالف للإقامة.
- هدايا لوزارة الداخلية بملايين الدنانير.
- خروج 13 شاحنة من الجمارك تهربيا.
- التلاعب المادي والتزوير الشخصي ببيت الزكاة والأمانة العامة للأوقاف.
- تزوير شهادات الإعاقه.
- تزوير مخصصات دعم العمالة.
- التلاعب بعمولات للأدوية والمعدات الطبية منذ غابر الزمان.
- تلاعب شخص ذو صلة بشركة للنقل ومؤسسة الموانئ بعشرات الملايين.
- التعيينات بالواسطة ومن دون وجه حق.
- صفقات الداو والاستثمارات والناقلات.
- الاستيلاء على أراض مباشرة على البحر.
- الاستيلاء على أراض صناعية بصبحان.
- عمولات لصفقة اليوروفايتر والديبابات.
- عمولات لمحطة الزور.
- أخيرا وليس آخرا تزوير الشهادات.

ماذا نستنتج مما سبق؟! نستقرئ أن الأمن الداخلي قد دمر وقتك سره بابايد كويتية. وما لنا والأسى يملأ القلب حسرة وندامة إلا أن نختم مقالنا بما بدأناه، لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد: «للاعب جيتك «ماركة» وساعتك «ماركة» وحذاؤك «ماركة» وشخصيتك «تقليد»!!)